

أي حوار باستطاعته إخراج تونس من أزماتها المتفاقمة

دعوة الرئيس قيس سعيد إلى حوار واسع مع الشباب قد تتعارض مع دعوة اتحاد الشغل إلى حوار للإنقاذ

غيابات النواب تعطل أشغال البرلمان التونسي

ما يعرف بـ"الخيانة الحزبية" من خلال الحضور وعدم التسجيل أو التصويت ضد مواقف أحزابهم. وأفساد المحلل السياسي نبيل الراحي في تصريح لـ"العرب" أنه "يوجد نوعان من الغيابات، منها ما هو متعلق بمسألة الانضباط، وبعض النواب يغيبون بصفة عادية، وآخر متعلق بالخانات السياسية وهو ما لاحظناه في الجلسات الأخيرة (مناقشة قانون المحكمة الدستورية)". وأضاف "ما يقلق فعلا هو الخانات الحزبية لأن بعض النواب يمكن أن يحضروا الجلسة لكنهم لا يسجلون الحضور، وهذا سيحسمه عقاب الصندوق في المستقبل". ويبدو أن التدابير التي تم اتخاذها سابقا بشأن التقليص من رواتب النواب المتغيبين لم تعط نتائج منتظرة.

خلال هدي

تونس - أثار إلغاء جلستين متتاليتين للبرلمان التونسي بسبب عدم اكتمال النصاب اللازم جدلا حول تداعيات الغيابات المتواترة على عمل مجلس النواب، وحقيقة الانضباط والامتثال إلى نواحيس النظام الداخلي للبرلمان الذي لا يشهد حضورا مكثفا إلا في الجلسات ذات الأهمية السياسية الكبرى على غرار جلسات تزكية الحكومات أو التعديلات الوزارية وغيرها.

وتم إلغاء جلسة الحوار مع هيئة مكافحة الفساد بسبب عدم توفر النصاب (73 نائبا) واقتصر الحضور على 42 نائبا، كما تم الخميس إلغاء جلسة حوار مع وزيرة العدل بالنيابة للسبب ذاته.

وأكد النائب الثاني لرئيس البرلمان طارق الفتحي الجمعة أنه قد تم التنبيه على النواب بأنه سيتم نشر قائمة إسمية للمتغيبين عن الجلسات، قائلا "على كل نائب تحمّل مسؤولية غيابهاته".

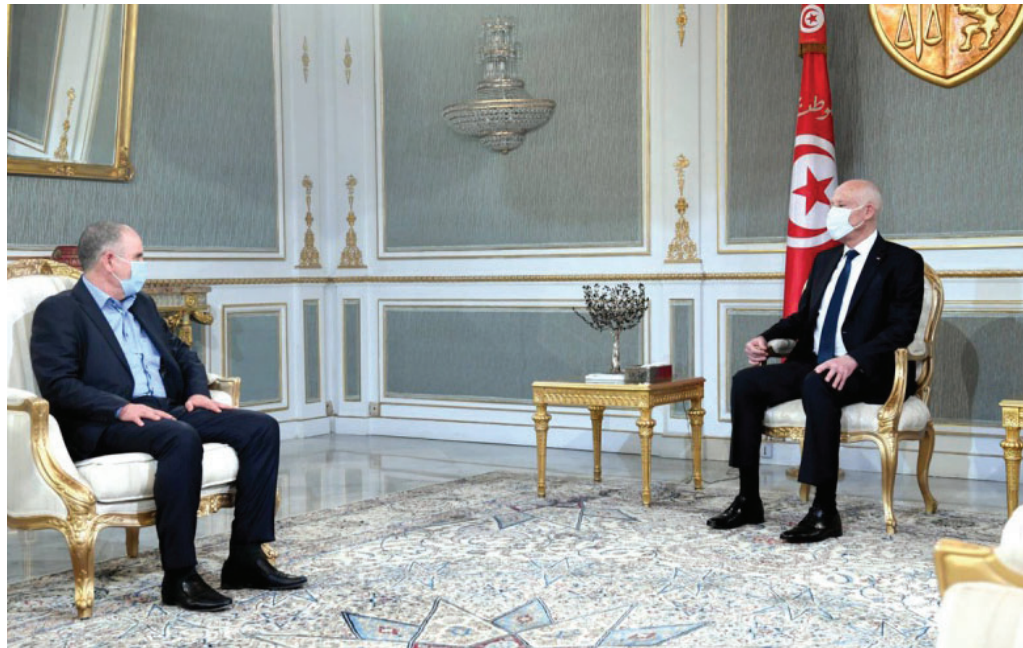
وقدر نواب ومراقبون سياسيون تكرار الغيابات في البرلمان بوجود مصالح شخصية خصوصا للوزراء المتفرغين لأنشطة أخرى بالموازاة مع الصفة النيابية، على غرار رجال الأعمال وأصحاب المشاريع الاقتصادية.

وأفادت النائبة المستقلة سهير العسكري في تصريح لـ"العرب" أن "هناك جلسات عامة على غرار جلسة تعديل قوانين المحكمة الدستورية منذ يومين تمتد لوقت متأخر من الليل، مما يجعل بعض النواب يتغيبون في جلسة اليوم الموالي".

وبخصوص النزاع الأخلاقي في العمل السياسي من منطلق خدمة النواب لتطلعات ناخبهم واعترافا بمستوى الثقة الذي منحوه إياهم، قالت سهير العسكري "للأسف الأخلاقيات مفقودة في العمل السياسي، وأغلب النواب لهم مصالحهم الذاتية، لكن هناك أقلية منهم يمتلكون حدا أدنى من الانتماء".

واستطردت "الجميع يضع كل النواب في سلة واحدة، في حين أن هناك من هو ملتزم بدوره البرلماني، وهناك نواب لا تراهم إلا في جلسة تعديل وزارتي أو جلسة عمل مهمة لخدمتهم".

ولكن اعتبر متابعون للشأن السياسي تواتر الغيابات مسائل فردية وعادية، فإنهم لم يهملوا الأسباب السياسية للغياب من منطلق



هل هي بداية تباعد الرؤى بين قيس سعيد واتحاد الشغل؟

الضروري أن يكون من بين مخرجات هذا الحوار استفتاء على النظام السياسي لكي لا نذهب إلى العنف، ثم نقوم بانتخابات سابقة لأوانها تفرز أغلبية وصاحب هذه الأغلبية يحكم 5 سنوات ويحمل مسؤولية".

وأضاف "ما معنى أن يشارك الشباب، هل المجتمع التونسي شباب فقط؟ المشكلة ليست في مشاركة الشباب من عموها، المشكلة إذا لم يتم طرح طبيعة النظام السياسي على الطاولة فإنه لا قيمة لهذا الحوار، المستثمر الأجنبي لا يعرف من يحكم في تونس ونحن لا نعرف من يحكم، الشكل يتملص من الحكم" موضحا أن "البرلمان يجب أن يصبح له دور تأسيسي فقط ونركز نظاما سياسيا جديدا ويجب أن يرفع الكل فيتواتر على مشاركة بعض الأطراف، لأن هذا الحوار أصبح يؤسس للإقصاء؛ الرئيس يريد حوارا بلا حركة النهضة وبلا قلب تونس، اختلف مع النهضة لكن التونسيين انتخبوهم، والاتحاد لا يرغب في مشاركة بعض الأطراف، لا يمكن القيام بحوار في مثل هذه الظروف".

ولم يتردد الرئيس سعيد في الإفصاح في وقت سابق عن رغبته في تغيير نظام الحكم إلى رئاسي، لكن حركة النهضة الإسلامية الفائزة في انتخابات 2019 البرلمانية ترفض التحلي عن النظام السياسي الحالي وهو برلماني معدل كما جاء على لسان رئيسها راشد الغنوشي الذي يرأس أيضا البرلمان الذي دعا في وقت سابق إلى تعزيز نظام الحكم الحالي ليصبح نظاما برلمانيا تاما.

وتعيش تونس على وقع أزمة سياسية منذ أشهر بعد امتناع الرئيس سعيد عن استقالة وزراء شملهم التعديل الوزاري لآداء اليمين الدستورية عن النظام مباشرة مهامهم، علاوة على التعديلات المستمرة في البرلمان المنقصد على نفسه منذ انتخابات 2019.

وأضاف بوجدارية لـ"العرب" أنه "من ناحية مبدئية لا يوجد تعارض بين الحوار الوطني للإنقاذ المستعجل بالمبادرة التي أطلقها الاتحاد والحوار الوطني الذي دعا إليه الرئيس سعيد، حوار الرئيس يستهدف ربما الخروج بمنوال تنموي جديد للبلاد وقد يكون مضمونا اقتصاديا واجتماعيا لحزب جديد قد يتزعمه الرئيس سعيد أو برنامج انتخابي له أسوة بما رأيناه في فرنسا عندما أطلق ماكرون الحوار الوطني الكبير".

وتابع الناشط السياسي التونسي أن المشكلة تكمن في غياب الحكمة والعلانية في البلاد حيث إنه يمكن "القيام بالحوارين، ولا يمكن أن نقف ضد الديمقراطية المباشرة وأيضا لا يمكن معارضة الديمقراطية التشاركية، أنا ديمقراطي ومع ذلك لا يمكنني أن أكون ضد الديمقراطية التشاركية ولكن لا يمكن تركها طيلة 3 سنوات أو أكثر والبلاد تعيش أزمة خانقة" مشيرا إلى أن "العبء ملقى على عاتق المنظمات الوطنية التي عليها أن تطلق الحوار الوطني ودعوة كل الأطراف إلى صياغة برنامج إنقاذ اقتصادي وسياسي لأن المشكلة سياسية".

وفي المقابل، ترى أوساط سياسية أخرى أن الوضع لم يعد يحتمل المزيد من التجاذب حول صيغة الحوار بل ينبغي الذهاب بسرعة إلى الحوار من أجل بلورة توافقا قادرة على وضع حد للأزمة المتفاقمة التي تشهدها البلاد. واعتبر الوزير السابق ورئيس حزب الائتلاف الوطني أن الأولوية في الحوار الوطني ينبغي أن تعطى لتغيير نظام الحكم، مشددا على فشل النظام شبه البرلماني المعتمد منذ 2014. وقال جلول وقال جلول في تصريح لـ"العرب" إن "المعضلة في النظام السياسي، أنه من

الحوار في صورة تحوله إلى بديل للحوار الوطني الشامل الذي طرحه".

ولم يمنع تحفظ الاتحاد عن مقترح رئيس الجمهورية أطرافا سياسية من إعلان تاييدها لخطوة الرئيس سعيد، علاوة على التأكيد على ضرورة استعجال الحوار الوطني، وأن يشهد مشاركة الشباب باعتبار هذه النقطة لا تتناقض مع مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل.

ويرى مراقبون أن مقترح الرئيس سعيد يتنزل في سياق برنامجه الانتخابي والسياسي حيث يسعى الرجل الذي وصل مستقلا إلى الحكم إلى إرساء ديمقراطية شعبية ومباشرة وهو ما تتخوف منه العديد من الجهات السياسية في البلاد.

وتمن الناشط السياسي رفيق بوجدارية مقترح الرئيس سعيد قائلا "لا يمكن لمنابع برنامج الرئيس سعيد منذ البداية أن يفاجأ من مقترحه لأن شعاره كان إعادة التأسيس ويعمل على إعطاء الديمقراطية المباشرة حيزا كبيرا من العملية السياسية، وجاء المقترح لإطلاق حوار شامل يشارك فيه الشباب عبر منصات حديثة وينطلق من الحليات إلى المستوى الوطني، الحوار في الجهات وبمشاركة الشباب هو مقترح جيد، الديمقراطية المباشرة مقترح جيد والعالم بأسره يسير في هذا الاتجاه وسيكون هذا محك الأحزاب لقيس مدى تأثيرهم وتأثيرهم للشباب".

هل يتم التوافق على صيغة للحوار الوطني؟

لا تعارض بين الحوار الذي دعا إليه الاتحاد والحوار الذي دعا إليه سعيد

ما معنى أن يشارك الشباب؟ المهم أن يتم طرح نظام الحكم على استفتاء

ناجي جلول رفيق بوجدارية رئيس حزب الائتلاف الوطني ناشط سياسي

فتح اقتراح الرئيس التونسي قيس سعيد إجراء حوار وطني بمشاركة واسعة للشباب الباب أمام جدل تصاعد بشأن مدى ملائمة هذا المقترح مع مبادرة اتحاد الشغل، المركزية النقابية ذات النفوذ الواسع في تونس، وسط تساؤلات حول أهمية هذا المقترح والأولويات التي سيعالجها الحوار.

صغير الجديري

تونس - أحيا إعلان الرئيس التونسي قيس سعيد عن استعداده لتنظيم حوار وطني بمشاركة الشباب الجدل حول مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل، المركزية النقابية في البلاد، في هذا الصدد، حيث سارع قياديون من المنظمة النقابية إلى نفي ما تردد بشأن تواصل الرئيس سعيد معهم قبيل إعلانه الأربعاء، ملمحين بذلك إلى رفضهم مقترحه القاضي بتشريك الشباب.

وأثار هذا الإعلان، الذي جاء بعد طول انتظار في ظل الأزمة التي تعيشها تونس، تساؤلات عن صيغة الحوار الذي تحتجبه البلاد اليوم على وقع اختلاف وجهات النظر بين الفاعلين في المشهد حول هذه المبادرة لاسيما بعد تشبث الرئيس سعيد بمشاركة الشباب في هذا الحوار وبروز بوادر معارضة من المركزية النقابية لهذا المقترح.

وبالرغم من الجدل الذي أعقب إعلان الرئيس سعيد إلا أن مستقبل الحوار الوطني كسبيل لحلحلة الأزمة الراهنة التي تعيشها تونس لا يزال يلفه الغموض، فالاختلافات حول صيغة الحوار والمحوار التي سيشملها والأطراف التي ستشارك فيه قد تعصف به قبيل انطلاقه.

وتركزت الهجمات خلال الأيام الماضية على رئاسة الجمهورية بعد أن ظلت مبادرة اتحاد الشغل التي طرحها منذ ديسمبر الماضي تراوح مكانها وهو ما جعل المركزية النقابية تبحث عن بدائل اليوم للعب دور في إخراج البلاد من المازق التي وجدت نفسها فيه قبل أن يعلن الرئيس سعيد الأربعاء عن استعداده لإطلاق الحوار بمشاركة واسعة للشباب وهو ما سارعت قيادات نقابية إلى رفضه الأمر الذي أوحى بتعارض هذا المقترح مع مبادرة الاتحاد.

ويرفض الاتحاد العام التونسي للشغل أن يتم إجراء حوار وطني بمشاركة واسعة للشباب، خاصة

إذا كان هذا الحوار سيكون بداية عن مبادرته حيث شدد بديلا عن العام المساعد بالمركزية النقابية سامي الطاهري الجمعة في تصريحات لوكالة الأنباء الرسمية على أن الاتحاد "لن يكون معنا بهذا

سهير العسكري هناك نواب لا تراهم إلا في جلسة التعديل الوزاري

نبيل الراحي الغيابات نوعان منها العادي وأخر يتعلق بالخانات الحزبية

وسبق أن أفسد رئيس لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية ناجي الجمل أنه تم تشديد العقوبات على الغيابات، والزيادة في نسبة الاقتطاع من الرواتب بسبب الغياب ووضع مجموعة من العقوبات التي يتخذها رئيس الجلسة أو رئيس المكتب في هذا الإطار.

واعترفت منظمة "البوصلة" في تقريرها السنوي حول عمل البرلمان أنه بالرغم من تعثر عمل لجنة النظام الداخلي في النظر في تعديلات النظام الداخلي للبرلمان، فإنها نجحت في تمرير بعض المقترحات الجيدة في ما يتعلق بتدعيم حضور النواب، بينها أن الاقتطاع من منحة استرجاع المصاريف المسندة للنائب يتم أليا في صورة تجاوز الغياب خلال نفس الشهر جلستين عامتين متعلقتين بالتصويت أو ثلاث جلسات في أعمال اللجان، وعن كل غياب غير شرعي عن أشغال المكتب بالنسبة إلى عضو مكتب المجلس.

تبرئة الجنرال «حسان» تعيد صقور الاستخبارات الجزائرية الى الواجهة

قائد صالح، تحت وصاية قيادة أركان الجيش، غير أن الأداء والمروية كانا محدودين مقارنة بالمرحلة السابقة، حيث خرجت التطورات المتسارعة على الحدود الجنوبية والشرقية من أيدي الجزائر.

وذكر مصدر مطلع لـ"العرب"، بأن "الجنرال حسان، كان ضحية ضغوطات غربية وأميركية كانت ترمي بتقلها في الملف الليبي، بعدما تمكن فصيل الجنرال المذكور من حيازة أدلة على تورط جيوش تلك الدول في تسليم الأطراف المتصارعة في بدايات الأزمة".

وأضاف ذات المصدر الذي فضل عدم الكشف عن هويته أنه تم اتخاذ التدخل الذي نفذه الفصيل في 2013، بالقيادة الغازية "تيفنتورين" في أقصى الجنوب الشرقي، بعد احتلالها من طرف تنظيم "الموقعون بالدم" بقيادة الإرهابي مختار بلتمشار، كذريعة من عواصم غربية وأميركية، لتنتحى الجنرال حسان وسجنه، بدعوى أن التدخل أدى إلى وفاة أفراد الجماعة الإرهابية ورعايا محيطة الإقليمي بعد إعادة هيكلة الجهاد، الذي الحق برئاسة الجمهورية منذ العام 2015، ثم أعاده الجنرال أحمد

ودخل الحراك الشعبي على الخط بشكل سلمي، عكس العنصرية الدموية التي تميز فيها إسلاميون على مؤسسات الدولة وحملوا السلاح لتنفيذ أجندتهم.

القضاء العسكري برأ الجنرال عبد القادر أيت أوعرابي من تهمة تأسيس جماعات مسلحة، وحيازة أسلحة بطرق غير شرعية

وكان مختصون أميون قد أعابوا على نظام بوتفليقة، حل جهاز الاستخبارات دون إيجاد بديل في مستوى نجاعته، وذلك ما ظهر في تراجع الدور الجزائري الميداني وبالتحديد على الحدود الجنوبية والشرقية خاصة بعد حل فصيل السكورت وحبس الجنرال حسان، العام 2013. وفقدت الجزائر ثقلها ونفوذها في محيطها الإقليمي بعد إعادة هيكلة الجهاد، الذي الحق برئاسة الجمهورية منذ العام 2015، ثم أعاده الجنرال أحمد

الاستخباراتي المنحل، بعد التخلص التدريجي من جناح القائد السابق للجيش الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، الذي كان على خصومة دائمة مع الجنرال توفيق، وتحالف قبل 2019 مع الرئيس بوتفليقة للإطاحة بالجهاد، قبل أن يستغل الحراك الشعبي ويتخلص من الاثنين معا في 2019.

وتوحي المقاربة الأمنية المنتهجة من طرف السلطة الجديدة، المعتمدة على إثارة المخاوف الإرهابية من أجل مواجهة الاحتجاجات السياسية السائدة، والترويج لمخططات منسقة بين عناصر إرهابية ورموز في الحراك الشعبي يقيمون في الخارج، بأن المقاربة بصد استئناس سيناريو العنصرية الدموية، أين كان صقور المؤسسات العسكرية والاستخباراتية في واجهة المشهد.

وذكرت تقارير محلية بأن تبرئة الجنرال حسان، قد تكون مقدمة لإعادة إمكانية مراجعة وترتيب أوراق الأمن العسكري والسياسي بشكل يتواءم مع المقاربة التي تتبناها لربع قرن المدير السابق (توفيق)، رغم التحولات المستجدة

حيث كان يعرف بقوات التدخل الخاصة (الجييس)، ثم فصيل الاستعلامات الأمنية والتدخل، الذي تكفل بتنفيذ عمليات نوعية ضد الجماعات الإرهابية واختراقها بعناصر خاصة لتفكيكها من الداخل، كما سجل له حضور قوي في السنوات الأولى لبداية الأزمة الليبية.

ويسود انطباع لدى المتابعين للشأن الجزائري، حول عودة رموز الجهاد



رد للاعتبار من القضاء العسكري

الزراع الأيمن لمديره السابق وصهره، وكانت حادثة التدخل العسكري في قاعدة "تيفنتورين" الغازية في العام 2013، سبب تنحيته من منصبه وإحلاله على المحاكمة، أين وجهت له تهمة تكوين جماعات مسلحة وحيازة أسلحة بطرق غير شرعية قبل أن تتم تبرئته.

وقاد الرجل جهاز "السكورت"، طيلة سنوات العنصرية الدموية (1990 - 2000)،

صابر بليدي

الجزائر - برأ القضاء العسكري الجزائري، رئيس وحدة مكافحة الإرهاب في جهاز الاستخبارات الذي يعرف اختصارا باللاتيني "سكورت" الجنرال عبدالقادر أيت أوعرابي، المدعو "حسان"، من التهم التي وجهت له في السابق حول تأسيس جماعات مسلحة وحيازة أسلحة بطرق غير شرعية، والتي كلفته عقوبة خمس سنوات سجن نافذة.

وجاء قرار القضاء العسكري، بمثابة رد الاعتبار للرجل بعد استنفاد مدة عقوبته، وهو ما أثار الجدل مجددا حول عودة رموز جهاز الاستخبارات المنحل في 2015، من طرف الرئيس السابق عبدالعزیز بوتفليقة، وذلك في أعقاب تبرئة المدير السابق للجهاز الجنرال محمد مدين (توفيق)، خلال الأشهر الماضية، من تهمة التخطيط والتآمر على مؤسسات الدولة، التي وجهت له في 2019 رفقة سعيد بوتفليقة ولويزة حنون وعثمان طرطاق (بشير) وكلفتهم عقوبة 15 عاما سجنا نافذا.

ويعاد الجنرال حسان واحدا من أبرز صقور جهاز الاستخبارات السابق، وهو